

وهي طريقه في محذور وطريقه في ايركات في العزيم ثلاث روايات بانها تجتنب على غير افضل
مكة ومن وجب عليه الحج فنتى في قبله وخلف مالا ح غيره منه في اظهره في العكس واذا وجب
الحج على المحرم عليه لم يكن له فيه منعه من طه الوجه الشرعي والتجارت ليست محرمه لكن ليس
للاشياء ان يفعل ما يشغل به من ان له سلوك طريق يستوي فيها احتمال السلامة
والهلاك وجب عليه الذبح عن سلوكها فان لم يكن يكون اعان على نفسه فلا يؤتمرها
وتجوز الخفان عند الحاجة اليها في الدرع عن الخضر والتجوز مع عدم كما ياتخذ السلطان
من العبايا وتجر كل سنة ائنة مع مع محمد قال ابو العباس وهذا توجه في
سفر كراطة وما المارة فيها فرقة مع ولا يتغير في الحرم لانه لا يحرم لصحة في العادة
الفائدة فاما اعتقوا هاهنا الآما وبصير ذلك ابو العباس قال بعض المتأخرين يتوجه
احتمال الحرم كالأمان ما قال ان لم يكن الحرم واحتمال كسبه لا تقطع التبعيه ولكن
انفسهم بالعقوبات الاما ويحج ابو العباس في الفتاوى المعتبرة ان المرة لا تقاسف الحرم
الا مع زوج او ذي نحم والحرم زوج المرة او من حرم عليه كالتاسيد بنسبها وسبب
ولو كان السبب وطى بنسبه لانها وهو قول اكثر الحكماء واختار ابن عثيمين وان زوج ابني
صلى الله عليه وسلم اهلته المؤمنين في التحريم لا التحريم اتفاقية ويجوز للمرجل الحج
عن المرة با اتفاق العلماء وكذا العكس على قول الامة الاربعه وخالف فيه بعض الفقهاء
ويحج على الوجه الشرعي افضل من الصدقة التي ليست واجبة واما ان كان له قارب
مما ويحج فالصدقة عليهم افضل وذكر كان هناك قوم مصنفون الى نفقة فاما
اذا كان كلاهما لقطوعا فالحج افضل لانه عبادة بدنية مالية وكذا كراهية العقيقة والعقيقة
افضل من الصدقة بقيمة ذلك لكن هذا بشرط ان يقيم الوجه في الطريق بتك الحرام
ويصل الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدي الامانة ولا يتعدى على احد
فصل في حنيفة رواية عن احمد وقاله جماعة من اهل السنة وحكي قول الامامية في حنيفة
قول في حنيفة رواية عن احمد وقاله جماعة من اهل السنة وحكي قول الامامية في حنيفة

عقب فرض

عقب فرض ان كان وتمت والافليس للحرم صلاة تحضه وسبب المحرم الاشارة الى
خالفوا والافلاجها بيمة الادلة والقران افضل من التمتع ان ساق هذا وهو واحد في الروايتين
عن احمد وان اعتمر في سفرين او اعتمر قبل شهرين فالأفضل اتفاق الامة الاربعه
ومن افرد العزيم بسفره ثم قدم في شهرين فانه يتبع والى الصلاة عليه من حج قارنا بالرسول
الاصام احمد لا تشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا والتتبع احت الى قال ابو العباس وكذا
هذا مقدره واعتكنا ولو حرم بالحج ثم ادخل عليه العزيم يجوز الصلوة ويجوز العكس
بالاتفاق ويجوز للمرة المحرمه ان تغطي وجها بملابس خلا النقاب والبرقع ويجوز عقد
الرد في الاحرام ولا فدية عليه ومن ميقاة الحجته كاهل صر وانما اذ امر واعلى
المدنية فلهم تاخير الاحرام الى الحجته ولا يجب عليهم الاحرام من ذي الحليفة وهو منهيب
ابن حنيفة وما كره ويجوز المحرم ليس يقطع الكعبين مع وجود التعل ولختاره ابو عبيد
في المفردات واول البركات ومن جامع بعد التحلل الاول يعبر مطلقا وغيره بضمير
ويجزي في فدية الاذى بطلاخه من اقيمة وينبغي ان يكون بادم وما ياكله افضل من
بروشير والحرم ان احتاج قطع شعره بجماده او غسل لم يضره والقول بالبعوض والقراد
ان قربه قتلهم جمانا والاقلا يقتله ولا يجوز قتل الخلل ولو باخذ كل عمله وان لم يندفع
منه الا يقتله جاز وليس ان يستقبل الحج الاسود في الطواف وتسع القرارة والظروف
لا يلزم بها فاما ان غلط المسلمه فليس له ذلك اذا وجب القرارة افضل من جنس الطواف
والشاذ رطه ليس من البيت بل جعل في ادله ولا يشترع بقيد القيام وسبحا جماعة من
المفاهات اول ولا يشترع صعود جبل الرحمة اجاعا وتختلف فضلية الحج كراهية المشيا
جسبا لناس والوقوف بالبا افضل وهو الذهب ويقتصر شعره اذا حل لمن كل شعره
بعينه والمخلاق والمقصير لها واجب او سحبت ومروحي من اجزاء مباحة فلا ولا يستحب
التمتع ان يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفه قبل الافاتمة هذا هو الصواب
وقال جهر الفقهاء وهو على القول بان في منهيب احد والمتتبع بكيفية سجي واحد